مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم
الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of
Human and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال

المصطلح النحوي وتعليم اللغة العربية

د. حنان إسماعيل عمايرة

أستاذ مشارك – الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصطلح النحوي وتعليم اللغة العربية

د. حنان إسماعيل عمايرة

أستاذ مشارك – الجامعة الأردنية

ملخص

يتجه النظر إلى مسائل اللغة العربية وقضاياها باتجاهين: أحدهما تأصيلي بحثي في ملامح اللغة وأصولها وتلافيفها العلمية والفكرية والتاريخية، وثانيهما تعليمي يُعنى بوظيفية التقديم وأولويته عرض المادة اللغوية أمام المتعلم بأيسر الطرق وأقومها.

وثمة تقاطع بين الاتجاهين، فالثاني (التعليمي) على الرغم من اختزاله المعرفة وانتقاءاته إلا أنه يحتاج إلى عودة للأصول في مواطن اللبس والغموض. ويمثل التقاطع بين الاتجاهين ضرورة لا مفرّ منها حاولت هذه الدراسة تلمّس مواضعها وعرض نماذج لها، بحيث يبدو الاتجاه التأصيلي المعرفي منيراً لقضايا تكتنف الشرح التفصيلي لأبواب اللغة والنحو والإعراب.

والعناوين التي تتعرض إليها الدراسة هي بمثابة الأسس الهيكلية والاصطلاحات المتجذرة في اللغة، ولا بد للمتعلم أن يُكوّن عنها فكرة دالة، بمقدار ما يسعفه في فهم الأبواب الوظيفية التي يدرسها. ونوهت الدراسة بأمثلة على الحاجة إلى المعرفة بهذه الأصول، بقدر أو بآخر، حسبما يحتاجه الدارس من العلم والخبرة اللغوية، من غير إفراط وتزيد.

كلمات مفتاحية: مصطلح، نحو، تعليم اللغة

Syntax Term And Teaching Arabic Language

Abstract

There are two ways of looking to Research in Arabic Language: first which is rooting in Language feautures and its scientific and historical matters. The second is educational, cares about teaching language in the best and easiest ways.

The two ways meets togather, because the second way needs return to assets where is some confusion or ambiguity. This meeting between the two ways is necessary as this study tries to explain among examples.

The titles in this study are as basics and roots of Arabic Language, they are needed to learn syntax lessons, by benefiting from these terms according to the need, avoiding extra information that are not needed.

Keywords: term, syntax, language Learning

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديم

يتيح النظر عن بعدٍ كافٍ إلى معمار النحو العربي فرصاً لفهم هيكلة هذا المعمار وثوابته، ولا تتاح هذه النظرة غالباً للمتمعن عن كثب، إذ هو يدرك التفاصيل وتغيب عنه الأبعاد والكليات.

وإزاء الدعوة التي انطلقت من المناهج التعليمية وتقديمها للمادة اللغوية عموماً والنحوية خصوصاً بثوب التيسير والتخفف من المصطلحات المرهقة للمتعلم، فقد تحقق بعض المراد في عرض المادة النحوية عرضاً وظيفياً وُكده تمكين الدارس من التطبيق على القاعدة وتمثلها، دونما إرباكه باستظهار المصطلح اللغوي.

غير أن مما ينبغي التنبه إليه، والاعتراف به، أنّ قضية المصطلح أوسع بكثير من أن يشار إليها بالقول: لا داعي له، أو أن يلجّم في خانة ، بحجة أنه سبب التضخم في درس النحو وسبب التعقيد لدارسيه، فالمصطلح أقسام وأنواع وتفريعات، وكما أن هناك مصطلحات تفصيلية (التعذر، الثقل، النيابة، المنع من الصرف ...) فهناك أيضاً مصطلحات أساسية: (العمل، الأصل والفرع، العمدة والفضلة، المسند والمسند إليه).

والحقيقة أن المفاهيم الصغرى يتُوصل إلى فهمها عن طريق المفاهيم الكبرى، فلا يمكن للدارس أن يقتنع بكثير مما يقدم إليه من تفصيلات الدروس النحوية إن هو غابت عنه مفاهيمها الكبرى التي تمثل هيكلية النحو ومنطقه العام، وذلك كله يكون بالاكتفاء بالأطر العريضة العامة، ودونما سقوط آخر في هُوَّة التضخيم والتصعيب.

مفهوم العمل

نظرية العامل هي عماد النحو العربي، وهي تَحْكم العلاقات بين الكلمات، ومن أهم وظائفها كما يقول الملخ: "إسناد الضبط الإعرابي إلى الكلمات نفسها بعد تقسيمها إلى عاملة ومعمولة ومهملة"[1].

ونظرية العامل متجذرة في مسائل النحو من أعلاها إلى أدناها، وهي نظرية لها قواعدها وأصولها، ولا يشترط إحاطة المتعلم – وخاصة غير المتخصص – بكثير من هذه القواعد، غير أنه يحتاج في بعض المواطن إلى تبصرة تنيرله فهم تفصيل ما أو تزيل لبساً وتبدي له إعراباً ما في هيئة يقبلها المنطق (أو على الأقل منطق اللغة) إذ تنكشف له من خلال نظريتها الأساسية.

وعندما يتعرف دارس اللغة إلى ملامح من نظرية العمل فإنه يتقبل مثلاً أن الجملة: (إن الصادقَ ذو سمعة طيبة) لا يمكن أن تكون صحيحة بصيغتها: إن ذو سمعة طيبة الصادقَ ، والسبب أن العامل يضعف إن كان فرعاً في العمل، (فإنّ) لا تتصرف تصرف الفعل[2].

وكذلك فإن من قواعد العمل أن عوامل الأسماء هي الأصول وعوامل الأفعال هي الفروع، وقد عدُّوا عوامل الأسماء هي الأكثر، ولذا يكون الحمل عليها، وفي هذا ما يفسر – على رأي البصريين وهو الغالب – أن الفعل (تجتهد) في : لن تفوز حتى تجتهد منصوب بأن المضمرة بعد حتى لأنّ (أنْ) من عوامل الأفعال و(حتى) من عوامل الأسماء [3].

وفي مثال آخر تبدو الحاجة إلى عرض ومضة عن (العمل) تُعين المتعلم في فهم خطئه حين يقدّم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤخّر في جملة من نوع: (أعجبني الدرسَ فهمُك) وعليه معرفة أن مرتبة العامل تسبق المعمول [4]. وليس بغريب الوقوع في هذا الخطأ وما شابهه إن غاب فهم قاعدة العمل، ولا سيما أن التقديم والتأخير باب وارد يتداوله مستخدمو اللغة، فيمكن أن يقع السقط إن غابت محدداته وأصوله.

ولدى مصادفة العبارتين: زيداً ضربتُ وزيدٌ ضربتُ ورجحت أمام المتعلم العبارة الأولى، فإن من متطلبات فهمه الصحيح وقياسه الصائب على سواها أن يعلم أن من أسس نظرية العمل أنه إذا اجتمع عاملان أحدهما لفظي والآخر معنوي، فالذي يعمل هو اللفظي، فيقدر في هذه الجملة فعل للمفعول به، ويكون هذا أولى من عمل المبتدأ (المعنوي)[5].

وليست الأمثلة السابقة دعوة إلى حشو الأذهان بالتفريعات أو الإفاضة في شرح المادة النحوية، وإنما هي الماحات في مواطنها، وغيوض من فيض التفسير تعين على تمكين المعرفة وتذكرها، إذ يُسعف (قَدْر) من التعليل في إدراك آلية العمل النحوي، فيصحُّ الفهم ويدقُّ الاستعمال، وتزيد مساحة التعلم الذي ينأى عن الاستظهار الأصّم.

ومن المواطن التي تُلمس فيها حاجة إلى بعض التوضيح في مثل: (لم يأت من أحدٍ) فعلى الرغم من أن (أحد) تتضمن معنى الفاعل، إلا أن العامل اللفظي أولى من المعنوي[6].

ويختصر تقديم بعض الإلماحات عن نظرية العمل على المتعلم مهمة الإغراق في تأمل الاستعمال الصواب من الخطأ دون أن يجد الجاب الشافي، بل قد يشعر بنوع من الكراهية لهذا الدرس المعقد، درس النحو العربي.

فعلى الرغم من أن التقديم والتأخير مثلاً سنة من سنن الكلام في العربية، إلا أنه ذو محددات وأطُر، فلا يمكن أن تقبل جملة من مثل: (نفترق لا، تكذب لا)، فالعامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، وكذلك لا يتقدم خبر إن وأخواتها عليها، ولا المجرور والمنصوب والمجزوم[7]. ومن ضعف العامل أيضاً ألا يُتاح تقديم (ناجح) في جملة: إن أحمدَ ناجحٌ فالعامل (إنّ) ضعيف أصلاً.

وكذلك فإن العامل في (خيراً) في جملة: هو فعّالٌ خيراً هي صيغة المبالغة، إلحاقاً لها باسم الفاعل مع عدم تطابقهما، إلا أن الإلحاق للمبالغة باسم الفاعل فيه تيسير وتسهيل، وإلا قاد الأمر إلى ما أخذ به الكوفيون من أن العامل (خيراً) مقدرٌ بفعل ... فالأولى إعمال المذكور لا تقدير ما ليس موجوداً[8].

ومن الأخطاء اللغوية المتكررة التي يقع فيها الطلبة بعد حيرتهم في ضبط كلمة (الكتاب) من عبارة: (أعجبني الكتابُ)، وهنا لا بد من التنويه بمصطلحين نحويين مهمين: المسند والمسند إليه، إذ إن تغيُّر رتب الكلام يقتضي معرفة هذين المصطلحين واستخدامهما أداةً فارزة في تحديد المواقع النحوية وإعرابها.

وما ينبغي معرفته عن العامل تأرجحه بين قوة وضعف، ومنه أن حروف النصب: أن ولن وكي تعمل ظاهرة ومضمرة، وهي أقوى النواصب[9]، وهذا يفسر للمتعلم أنها تعمل دائماً، وجوباً وجوازاً. ومن جانب آخر تفسر معرفة هذه القاعدة جواز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخول الجارّ على التوكيد: جاء الضيف بنفسه، ويكون حرف الجر زائدا[10].

وتفسر النظرة المتعلقة بقوة العامل وضعفه أيضاً كون العبارة: (دونك الكتابَ) لا يجوز أن تصبح: الكتابُ دونك، بينما يجوز: حذار الحريقَ أو الحريقَ حذار[11]. وتفسير هذا أن اسم الفعل يقوى إن كان منقولاً عن الفعل، وعلى وزنه[12]، وغير ذلك هو ضعيف.

فهذه التوضيحات من شأنها أن تقدم التفاصيل النحوية بثوب أكثر قبولاً وجلاء، بإبراز الخلفية الفكرية لهيكلية النحو وقواعده، دونما استفاضة، ولكن بما يعين على حسن الفهم وتقبل القاعدة، وإزالة الاعتقاد بالغموض والتعقيد اللذين كثيراً ما يوسم النحو العربي بهما.

ويقترح شوقي ضيف أن تضاف بعض الأبواب التي تعد إعادة تنظيم وتبويب لغير درس نحوي، كباب الذكر والحذف، وباب التقديم والتأخير، وأبواب أخرى [13] يحتاج معها المتعلم إلى فهم الأسس العامة التي تستند إليها، بدلاً من التخبط في ذلك.

ويضع حسان بعض الأسس النحوية للجملة العربية، تضاف إلى المسند والمسند إليه، ويُحتاج إلى توضيحها بقدر ما يجلي المراد، ومنها أن الأصل هو الذِّكر، فإن عُدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة، وكذلك: الأصل هو الإظهار فإن أضُمر أحد الركنين وجبَ تفسيره ... يضاف إليهما أن الأصل الوصل والرتبة والإفادة إلخ[14].

التعليل والتقدير .... ومضات للإيضاح لا للإثقال

يمثل التعليل والتقدير كواليس خفية خلف الإعراب، وهي تفسير يجتهد في الحفاظ على تماسك صورة النمط اللغوي وتبرير شكله الإعرابي،وكذلك إبراز العلاقات بين أقسام الكلام والتراكيب والركون إلى تفسير اتخاذها اتجاهات دون أخرى لعلة ما.

وكثيراً ما أشير بإصبع الاتهام إلى التعليل في النحو وكذلك التقدير، بعدهما مسؤولين عن تضخم النحو، وبالتالي إرهاق المتعلم وتنفيره، وظهرت دعوات عديدة ترى إقصاء كثير من الجوانب في التفكير النحوي عن المتعلم، والاكتفاء بما هو ظاهر، ومنه دعوة شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي[15]، ومنه ألا يكون هناك تقدير لعمل (أنْ) المصدرية في المضارع، ولا داعي لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً، ويعمم هذا على إن وأخواتها، ولامَي التعليل والجحود[16].

وثمة مثالان يبينان أن التعليل أو التقدير لازمان في أحوال، وفائضان لا قيمة لهما في أخرى، فمثلاً قولهم: قياماً لا قعوداً، أهلاً بك، وهو كثير في اللغة، لا مناص من التقدير فيه[17].

كما يحتاج المتعلم إلى فهم لماذا جزم جواب الشرط في مثل: أحسنْ إلى الناس تستعبدْ قلوبهم، بتقدير الشرط في الجملة، أحسنْ إلى الناس، فإن تُحسن إليهم تستعبد قلوبهم.

وفي مسائل أخرى يبدو من الممكن – غير الملزم – تجلية شيء ما إن أثار الأمر استفسار المتعلم، أو أن يكون تقديماً مقتضباً يسبق الخوض في الدرس، ومثل هذا الممنوع من الصرف، في تعليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منعه عن بعض الحركات والعلامات الإعرابية (الجر والتنوين) فَشَبَهُ الاسم بالفعل يُنقص من تمكنه، وإن حافظ على اسميته[18].

وقد تحدث بعض الدارسين عن (النية) وأثرها في توجيه الإعراب، وهي تحتاج إلى توضيح ما استبطن، ومن ذلك (نية الذِّكر) كما يوضح مصاروة، وهي نية تكرار العامل من التوابع، ففي قوله تعالى: " فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ" امتنع أن يكون شركاء معطوفاً على أمر، لأن العطف على نية تكرار العامل. ومنه أيضاً نية الاطراح في مثل: ما جاءني من أحد، (فأحد) هي الفاعل لأن حرف الجر (مِن) على نية الاطراح[19].

ومن جانب آخر يبدو من الإفاضة غير ذات القيمة أن يعرض للتعليل الخلافي على خبر (مَنْ) في: (مَن يقم أقم معه) فمن مبتدأ والخبر هو فعل الشرط أو جوابه أو هما معاً، وكل ذلك لا يفيد شيئاً في سداد النطق وصحته، وهو مثال ذكره شوقي ضيف على التعليل الذي لا داعي له، ويضيف إليه أن الأولى ترك التعليل في جمع المؤنث السالم بأنه منصوب بكسرة حسب، والمثنى مرفوع بالألف ، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو وهكذا[20].

ومن نافلة القول إن خلافات النحويين وتعليلاتهم المسهبة، لا تجدي معرفتها نفعاً للمتعلم في مرحلة التعليم المدرسي أو الجامعي العامة، وخاصة ما كان خلافاً بعد اتفاق، أو ما يسميه الملخ خلاف الوفاق لا خلاف الاختلاف، وهو ما يكون بعد الاتفاق على ضرورة وجود عامل، وهو كثير، ومثاله ذهاب الكوفيين إلى أن العامل في المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً وبعضهم رآه الفاعل، وفريق ثالث رآه معنى المفعولية[21].

فالتعليل والتقدير من شأنهما أن يبينا بعض ما غمض والتبس، وأما فتح الباب لهما على مصراعيه ، فسيفضي بلا شك إلى التعقيد البالغ والتنفير.

ولا ينبغي أن يتخفف من التعليل كلياً بحجة التسهيل والتخفيف، فمقدار من بيان التقدير أو التعليل أحياناً يكون الفيصل بين الوقوع في الخطأ والإصابة، ويمثل لذلك بجملة يُطلب من الطلبة ضبط فعلها المضارع، والخطأ فيها لافت كثير الوقوع بين الطلبة (اطلب تنل لذة الإدراك ملتمسا) فلتعيين الفعل المجزوم ينبغي تقدير الجملة، وبيان معنى الشرط المختبئ فيها، لا أن يُكتفى باستظهار عبارة: جواب الطلب مجزوم، وعند التطبيق نجده لا يعي ما يحفظ.

واستخدم اللغويون التعليل والتقدير أيضاً في ضم ما تشابه من أبواب النحو، فعندما أشاد بعضهم بجمع غير درس نحوي تحت باب التوكيد، وجدوا تعليلاً مقنعاً لذلك، فابن جني خرج بالتوكيد إلى معان أوسع مما ذكره النحاة، فجعله من المجاز الذي يضم الاتساع والتوكيد والتشبيه، وقد بحث ابن جني التوكيد بأن وبزيادة اللام في خبرها وبلام الابتداء، وبإحدى النونين، وبالقسم، وبالزيادة في لفظ الفعل وما يشبهه وإقامة المصدر مقام الفعل، والتقديم والتأخير والتكرير والاعتراض[22]. وهذا الجمع الموفق المبرر لابن جني – على دقته وحسن تنظيمه – إلا أنه ينبغي الالتفات معه إلى التوازن، لئلا تتكرر ثورة ابن مضاء القرطبي من كثرة العلل والخروج من أجلها عن إطار اللغة، ولوجاً إلى لُجَج المنطق والفلسفة والترف العقلي[23].

جدلية الشكل والمضمون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أهمية المضمون والمعنى في المعمار اللغوي النحوي، إلا أن سطوة (الشكل) لم يمكن التغافل عنها، فالأشكال أكثر ثباتاً من المضامين، وبالتالي يسهل التعامل معها بوصفها قواعد تُعرف على هيئة مخصوصة.

وتواجه المتعلم أحياناً عبارات يتقاطع فيها الشكل والمضمون كما يذكر عمايرة عن:

تهشم الزجاجُ

مات الرجلُ

انكسر الغصنُ

فقد لا يستوعب الطالب أن الفاعل (معمول)، وهذا يدل على الخلط بين مبدأ العمل والفاعلية في مفهومها المضموني وكذلك الحال في بعض العبارات التي تثير تساؤلاً كقولهم: صمتُ إجلالاً للقرآن (وقد توافر شرطا المفعول لأجله في إجلالاً) وأما: صمتُ لإجلاله فقد توفر فيها المضمون دون الشكل[24].

وخلاصة رأي عمايرة السابق أنه ينبغي إبراز أن كلا من الشكل والمضمون مصطلح نحوي وكيان قائم بذاته، وليس بالضرورة أن يسيرا في خطين متوازيين دوماً.

وفهم هذه الثنائية (الشكل والمضمون) من شأنه أن يوسع إدراك الطالب، ليفهم أن الفاعل ليس نمطاً واحداً، وقد يأتي بصورة جملة: يحسنُ أن تعمل. كما يفضي إلى تقبل أن يكون الفاعل مسبوقاً بحرف جر زائد، فيكون مجروراً لفظاً ومرفوعاً محلاً: "وكفى بالله شهيداً"[25] وكذلك سيخف الوقوع في الخطأ لدى إعراب (نفس) في الجمل: (ليدافع عن نفسه، لا تخدعوا أنفسكم، هو نفسه جاء) ليعي أن الشكل نفسه ذو مضامين متباينة، وليربط هذه الثنائية بفكرة العامل، فيصل إلى أن الجملتين الأوليين احتلت فيها (نفسه، أنفسكم) مكاناً أساسياً من صلب التركيب، وأما في الأخيرة فمكانة (نفسه) ثانوية.

وكذلك تجدر الإشارة إلى أنّ تفهم ثنائية الشكل والمضمون يتيح آفاقاً أفضل في الربط بين الدروس النحوية وتبصُّر الوشائج بينها، فـ (الحصر) يتبع التوكيد، مع أنه مدرج تحت الاستثناء لقربه الشكلي منه، وخاصة استعمال أداة الاستثناء (إلا).

وليس من داعٍ لخوض تفاصيل الخلافات النحوية حول هذه القضية (الأشكال والمضامين) فالأولى التجاوز عن مسائل من مثل: الاختلاف على (أفعل) التعجب هل هي اسم بحكم تصغيرها أو فعل ماض لأنه مبني على الفتح[26].

وكذلك يحسن البعد عن مبالغة الكوفيين في منعهم عمل صيغ المبالغة، عمل اسم الفاعل، لأنها لا تجري مجرى الفعل بعكس اسم الفاعل، ولجؤوا إلى المبالغة فقدروا أن الفاعل في: (هذا ضرّاب عمراً) هو فعل، أي ضرابٌ يضرب عمراً[27].

غير أن من المسائل الشكلية التي تحتاج إلى تفسير مختصر لها، عدّ (زيد) في: إن زيدٌ جاء فأكرمه، فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، ذلك أن النحوي سنّ قاعدة أساسية ضرورية، تتمثل في أنّ (إنْ) تدخل على فعل فتجزمه، لا على اسم[28].

وكما أن ثمة تغليباً للشكل على المضمون في مواطن عديدة، اطراداً في تنظيم القاعدة، إلا أنه في مواطن أخرى كان الالتفات جلياً إلى المضمون وترجيحاً له، فعمل (ليس) يبطل إذا توسطت (إلاّ)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين اسمها وخبرها (ليس الطيب إلا المسك)، لأن الجملة في هذه الحالة ما عادت منفية بل مثبتة، وأكثر ثباتاً من: الطيبُ المسكُ، وكذلك الأمر في ما بعد الواو في: اشترك زيدٌ وعمروٌ، فإنه عمدة، لأن الفعل لا يستغني عنه، والاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين[29].

كما قد تكون العمدة فضلة، لأن المعنى لا يحتاج إليه وقد عرف النحاة أهمية الفضلة في بعض المواضع، إلاّ أن سلطان القاعدة أبقاها على هذه التسمية[30].

فمن حق المتعلم – لئلا يقع في اللبس – أن يعلم بوجود مصطلحيَ العمدة والفضلة، وما تحملانه من بعد نحوي وآخر خاص بمدلول الجملة، ومن ثم يُصار إلى سؤاله عن تمام الجمل والعبارات.

مفهوم دقيق لعمدة الكلام وفضلته

وردت الجمل الآتية في أحد كتب تعليم العربية، وطُلب من الدراسين بيان الحدّ الذي تنتهي عنده كل جملة بما يحقق تمامها، ومن هذه الجمل:

1. التأييد والمعارضة يتحددان في الغالب وفق المصالح المختلفة لهذا الفريق أو ذاك.
2. المجتمع هو كائن حي.
3. إلا أن التخطيط بمعناه الحديث عامل مستجد.
4. قد تكون الثقافة بإحياء رموز المجتمع الثقافية[31].

وقد لوحظ تخبط شديد في الإجابة عن السؤال: حددّ أين تتم الجملة؟ فمفهوما العمدة والفضلة غائبان عن التصور لدى المجيبين، وأكثرهم رأى أن الجملة كاملة هي المقصود، ومن جانب آخر ينبغي لفت النظر إلى أن مصطلح (الفضلة) لا يعني بالضرورة الهامشية أو عدم الأهمية، بل قد تكون هي محور المعنى: (وحيداً) عاد من السفر، (من مأمنه) يُؤتى الحذر.

فعماد فهم الجملة العربية فهماً صحيحاً يعتمد تمييز كل من المسند والمسند إليه بعدِّهما قطبا الجملة الرئيسين، وما عداهما يعد فضلة (نحوياً) وإن كانت دلالته محورية في المعنى المراد. ويذهب صاحب (النحو الشافي) إلى أن النعت عمدة في بعض المواضع، بل قد يكون أكثر عمدة من منعوته الخبر، دليله في ذلك قوله تعالى: "إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ"[32].

الأصل والفرع

فرّق النحاة بين الأصل والفرع في مظانهم، فنجد عبارات من مثل: "لا يُسَّوى بين الأصل والفرع" و"الفرع دائماً أضعف من الأصل"[33] وكثيراً ما ارتبط التعليل لديهم بقضية الأصل والفرع، فتقديرهم فعلاً محذوفاً بعد إذا (انشقت) مبعثه أن (الأصل) ألا تدخل إذا إلا على جملة فعلية، فكان يجب ردُّ الفرع إلى أصله.

وتوضيح هذه الثنائية الاصطلاحية (الأصل والفرع) ينأى بالقواعد الإعرابية عمّا يمكن أن توصف به من التعقيد والحشو والمبالغات من غير طائل، فبمجرد أن يسمع المتعلم عبارة (في محل نصب، رفع ...) حتى يبدأ بالتخوف أو التذمر والملل من طول الجملة الإعرابية، خاصة أنه لا يدرك الحاجة إلى هذا التقدير، في حال لم يوضح له مفهوم الأصلية والفرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعف معرفة هذه الثنائية في احتواء بعض الأنماط اللغوية التي قد تبدو معاكسة للقاعدة، مثيرة للبلبلة والصعوبة، فالعلم أن التذكير أصل والتأنيث وعلاماته حادثة على هذا الأصل يسهم في فهم مجيء بعض المؤنثات بصيغة مذكرة، كما في قوله تعالى: "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيب"[34].

وتظهر الحاجة بجلاء إلى التعريف بهذين المصطلحين كلما استدعى تعلّمُ القاعدة النحوية مزيداً من الجهد والعناء، فأن يعرف المتعلم ما يقرب من ثلاثين حالة من حالات الابتداء بالنكرة، يُحتاج معه إلى إفهامه أن الأصل كون المبتدأ معرفة، والفرع على ذلك إتيانه نكرة.

وينبغي أن يشار للدارس بالفرق بين (الأصل) بالمفهوم الذي تقتضيه نظرية العامل، في التفسير النحوي، وبين الأصل بمعناه التاريخي، أو بمعناه الإحصائي[35].

وعلى الرغم من أن قاعدة الأصل والفرع (الأصل في الإعراب للأسماء والبناء للأفعال) تبدو سهلة المأخذ واضحة، إلا أن التداخل الحاصل بينهما يقلل من سهولة الأمر[36]. ويبدو من الملائم الاكتفاءُ بتقديم ما يمكن أن يكون لمحة دالة، ممثلة في قول الزجّاجي: "فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله ... والحروف كلها مبنية على أصولها"[37]، وتعد ثنائية (الأصل والفرع) منطلقاً في فهم مثال من نحو أنّ (أنْ) المخففة لا تعمل في الاسم، وكذلك لا تعمل أنّ المشددة في الأفعال، وذلك استناداً إلى أنّ: عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[38].

العمل النحوي ... الحقول اللغوية الأخرى

لا يقتصر العلم بنظرية العمل النحوي على الإفادة منها في الإعراب وصياغة تراكيب الكلم، بل يتجاوزه إلى فهم بعض المواطن اللغوية التي تنتسب إلى أبواب غير نحوية، كالإملاء والصوت والصرف.

فعندما تُعرض أمام المتعلم أشكال كتابية كثيرة للكلمة الواحدة تبعاً لموقعها من الجملة (أبناؤها، أبنائها، أبناءها) فإن المسألة المطروحة هي نحو – إملائية، وكذلك الحال في بعض الصور الكتابية التي هي عُرضة لبعض التغيير – حذفاً أو زيادة أو استبدالاً – إذ لا يُستغنى عن توضيحها من جانبي الإملاء والنحو معاً، ما يتفاوت فيه اسم الفاعل واسم المفعول: (الأمهات منشئات الأجيال – هذه المنشآت حديثة) والمختوم بهمزة متطرفة في حال النصب (بريء – بريئاً).

ومن جانب آخر ينضم الحقل الصوتي في بعض نواحيه إلى ما تتأثر صياغته بالعمل وتغير الموقع الإعرابي، كتقصير العلة في نهاية الفعل المجزوم الناقص (يرضى – لم يرض)، أو من الأجوف (يقول – لم يقل) وكذلك المثال: (وعد – يعد)، وكذلك الأمر في تقصير العلة (لم غبتَ؟)

وقد تنبه النحويون القدماء إلى تداخل الجانبين الصوتي والنحوي مبرزين نقاط الالتقاء، جاء في قطر الندى: "ما يقدّر فيه حركات الإعراب جميعها لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ياء المتكلم: غلامي، أبي، أخي وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه[39].

ويحسن بالمتعلم تبيُّن بعض المصطلحات الصوتية التي تمر به خلال الإعراب، كالثقل والتعذر. ومن مظاهر تجنب الثقل وصعوبة النطق ما يكون من تحرك آخر المضارع المشدد في حال الجزم: لم يمدَّ، لم يستعدَّ، إذ إن تسكين الحرف الأخير يؤدي إلى التقاء الساكنين[40].

ومن جانب آخر فإن تعالق العمل النحوي بالوجه الصرفي للغة جلي في التغير الطارئ على بنية الكلمة، فالاسم المثنى تحذف نونه عند الإضافة. وأحياناً توجد صيغتان صرفيتان الأصل فيهما أن لكل صيغة اختصاصها، فمثلاً أفعل تفيد التعدية والصيروة، ولكنها أحياناً تكون بمعنى واحد وهي وصيغة (فَعَل)، ويبدو أن هذا الرأي يفسر أحياناً جوانب لها علاقة بالإعراب، ولكن كثيراً ما يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما يرى السيوطي ولكن اللغتين تختلفان[41].

ويوهم وجود الهمزة أحياناً بأن لها وظيفة متعلقة بالعمل (كالتعدية في أفعل) بينما تكون الصيغتان (فعل وأفعل) شكلين للفعل نفسه (وإنما سمعوا العرب تتكلم على طباعها وما في نفوسها من معانيها، وعلى ما جرت به عادتها، ومنه قولهم: رعى اللبن ورعّاه غرّمته وأغرمته[42].

كما يجري التقاطع بين النحو والشكل الصرفي في مثل الفعل مضموم الأول لغير المبني للمجهول، فقد ذكرت مظان اللغة عدداً من الأفعال جاءت على صورة المبني للمجهول، منها: عُني بحاجتك، سُلَّ: أصابة السَّل، شُغف الرجل، وأما إعراب المرفوع بعدها فهو فاعل وليس نائب فاعل[43].

وتدلّ الأمثلة السابقة على أهمية المضمون وعدم تغليب الشكل، وفي المقابل نجد أمثلة يُغلّب فيها الشكل، كعدم الالتفات إلى ما في صيغة انفعل: (انكسر الزجاج) من البناء للمجهول لعدم انطباق معاييره عليه، وإن كان يشترك أحياناً المبني للمجهول في أن ما بعدهما (سواء فاعل انفعل أو نائب فاعل فُعِل) هو مفعول به في المضمون.

فالشكل ظلّ غالباً على المضمون في نظم القواعد اللغوية، وهذا يقود إلى التيقظ عند تقديم الأبواب النحوية إلى أن وظائفها غير متفق عليها، "فالمعاني ظاهرة عرفية في الإدراك الجمعي، كذهاب ابن برهان إلى أن الحال تضارع التمييز، لأنها ترفع إبهاماً ..."[44] وكذلك فإن بعض الوظائف مشتركة بين أبواب نحوية مختلفة، فكل من الصفة والتوكيد يوظفان لرفع اللبس[45] فالمصطلحات اللغوية ينبغي التعامل معها بيقظة، إذ إن بعضها فضفاض يتوه في غيره، وبين المصطلحات المختلفة مساحات مفتوحة ينبغي التنويه بها أمام المتعلم، لئلا يلتبس عليه الأمر. وهذا ينوِّه بأهمية الالتفات إلى المعنى والوقوف باستمرار على ما يسبب إشكالية بين الشكل والمضمون، ولا بأس من إعادة ترتيب الأبواب النحوية بما يمكّن المتعلم من السير بخطى أكثر سلاسة وجلاء. كما ينبغي الالتفات إلى أن القدر المقدّم من القاعدة كافٍ للإجابة عن التدريبات المتناولة، فكم يحتار الطالب إذ يناقَش في أقسام الكلام وحدودها الفاصلة، ثم يطلب منه تصنيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من الكلمات منها (مهما)[46] فلا يجد لها مسوغاً في باب الاسمية ضمن العلامات التي عرضت له.

وينساق الأمر نفسه على تدريب يطلب تحديد الخطأ النحوي في عبارات من مثل: (في غرناطة، فجّر سليمانٌ، عن قصائدِ)[47] ويتطلب الأمن تنويهاً بالأصل والفرع من العلامات الإعرابية، لتتسنى المقارنة بين العلامة (الأصل) التي يعهدها وبين (خروج) عليها بما يمثل (الفرع).

ومنه التنويه بالفارق اللغوي بين (ظن الشعراءُ، الشعراءُ ظنوا) بما يخالف ظن متعلم يراه مجرد تقديم، بذكر المسوّغ من أن الفاعل لا يتقدم على فعله.

ولعل ما يلزم تقديمه من أبعاد المصطلحات اللغوية مرجعه الأول إلى مستوى المتعلم وما يُراد من تعلمه، والناطقون بالعربية ليسوا بمستوى واحد من الحاجة إلى الخبرة اللغوية، وكذلك الأمر بالنسبة لغير الناطقين بها، فقد سلكت بعض مناهجهم التعليمية في اللغة العربية مسلكاً وظيفياً يعيد ترتيب بعض الأبواب النحوية ترتيباً توجهه المعاني، ومثال ذلك تدريب لغوي يطلب تحويل المبني للمجهول إلى اسم مفعول: (كان من الموظفين الذين اعتُمد عليهم اعتماداً كبيراً في الشركة – كان من الموظفين المعتَمد عليهم ...)[48].

وكذلك قُدِّم درس الاستفهام بربطه بمسائل التقديم والتأخير، فبهما يتحصَّل معنى الاستفهام أحياناً، حتى لو لم تستخدم أداته[49].

ولم يمنع هذا من التدخل لتوضيح الدور المصطلحي وما يحمله من أبعاد تمثل خصوصية اللغة العربية، فكل من الجملتين:

استلم الطلبةُ المفاتيحَ

الطلبةُ استلموا المفاتيحَ

اقتضت بالضرورة تعريض الطالب الأجنبي إلى شكل الجملة العربية ومكوناتها، خاصة أن كلاً من الفاعل والمبتدأ في لغات أخرى كالإنجليزية ... تطلق مصطلح Subject على كل من الفاعل والمبتدأ.

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من تصور أن هيكلية اللغة ومصطلحاتها الجذرية توازي في أهمية تعلمها الأبواب والفصول التفصيلية التي هي غالباً ما يقدم للمتعلمين ....

وبإزاء الدعوات التي ارتفعت بشدة للتخفف من المصطلح اللغوي كونه شكل عبئاً على متعلمي اللغة، فإن ثمة مقداراً من الغموض والالتباس يكون حله باستيعاب الجانب الهيكلي المسؤول عن تفسيره. فقواعد اللغة بنيان متشابك يفسر بعضه بعضاً، ولا يتحقق فهمُ كثير من أشكال البناء وأنماط التراكيب وإعرابها دون التطرق إلى (شيء) من (الكواليس) الخلفية المسؤولة عن صياغتها بهذه الصورة أو تلك.

ولعل أبرز ملامح هذه المعرفة التي تُوصف (بالفكر – نحوية) تعريض المتعلم – بمقدار هيِّن مُعِين لا معقّد – لفكرة العمل النحوي، ومفهوم التعليل والتقدير، وجدلية الشكل والمضمون، وعمدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلام وفضلته وأصله وفرعه، وصلة العمل النحوي بحقول لغوية أخرى.

إن من أسس التعليم الوظيفي للغة أن تُقدم اللغة في هيئتها العملية تطبيقاً وممارسة، لا تنظيراً واستظهاراً، غير أن ما يعانيه الواقع التعليمي يفرض في جانب من الجوانب الولوج إلى معالجة الضعف بإبراز ملابساته التي قد تكون المسؤولة عن الوقوع فيه. فغياب الأسس والاصطلاحات الرئيسة عن فهم المتعلم لا يغطيه إلمامه بالتفاصيل والتفريعات والهوامش، بينما تغيب الأصول!.

الهوامش

1. الملخ، حسن: موقع المجاز في نظرية النحو العربي، من كتاب نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015: 182.
2. سيبويه، الكتاب، ق. عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب وينظر ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي: 1: 230 – 231
3. ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق مجموعة من الباحثين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: 1: 402. وينظر حسان، تمام: الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة: 142.
4. ينظر الخوام، رياض: نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، 2014: 50.
5. نفسه: 52 والسيوطي: الأشباه والنظائر: 538/1.
6. السيوطي: الأشباه والنظائر:536/1
7. الخوام، رياض: نظرية العامل: 60.
8. السيوطي: الأشباه والنظائر: 352/1
9. مغالسة، محمود: النحو الشافي، دار المسيرة، ط1، 2007: 68
10. نفسه: 475
11. نفسه: 511.
12. ضيف، شوقي: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1986: 189
13. نفسه: 189.
14. ينظر حسان، تمام: الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة: 138.
15. ضيف، شوقي: تيسير النحو التعليمي: 57
16. نفسه: 57
17. الخوام، رياض: نظرية العامل في النحو العربي: 60.
18. النوري، عبد الحميد: مقولة الأصل والفرع في النحو العربي، ومدى ملاءمتها لنظرية النموذج الأصل، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية،عدد 6 ديسمبر 2014: 38
19. ينظر مصاورة، جزاء: أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد (2)، عدد (2) نيسان، 2006: 75. والآية من سورة يونس: 71.
20. ضيف، شوقي: تيسير النحو التعليمي: 84.
21. الملخ، حسن: العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب، إربد، 2018" 176.
22. الزبيدي، سعيد: في النحو واللغة والنقد، دار أسامة للنشر، عمّان، الأردن، ط1، 1998: 20.
23. ينظر عمايرة، إسماعيل: بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل، عمّان، ط2، 2003: 83.
24. نفسه: 317
25. النساء: 79
26. ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1996: 359
27. الخوام، رياض: نظرية العامل في النحو العربي: 60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. سيبويه، الكتاب: 263/2، وينظر عمايرة، إسماعيل: بحوث في الاستشراق واللغة: 89.
29. مغالسة، محمود: النحو الشافي: 56، 258
30. إدريس، محمد أحمد: العمدة والفضلة بين التنظير النحو وواقع اللغة، من مؤتمر نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015: 73
31. القضاة، محمد آخرون: مهارات الاتصال باللغة العربية، الجامعة الأردنية، 2015: 18
32. الكهف: 110 وينظر مغالسة، محمود: النحو الشافي: 468.
33. الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودت مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002: 67، 176
34. الشورى: 17
35. عمايرة، إسماعيل: مناهج التأصيل في التراث اللغوي، مثل من كتاب المنصف شرح التصريف لابن جني، من كتاب تطبيقات في المناهج اللغوية، دار وائل، عمّان، ط11، 2000: 107
36. النوري، عبد الحميد: مقولة الأصل والفرع في النحو العربي ومدى ملاءمتها لنظرية النموذج الأصل، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية عدد 2، 2014: 524
37. الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت 1986: 77
38. ينظر إلياس، منى وآخرون: النحو ومسائله، جامعة دمشق، 2004: 133.
39. ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى: 78.
40. بوفاتح، عبد العليم وحسين كتانة: المكونات اللسانية للمستوى النحوي في الدرس اللغوي العربي، من كتاب نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015: 211.
41. السيوطي: المزهر في اللغة: 370/1
42. ينظر رأي ابن درستويه في ابن سيدة، الملخص، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، دون ت: 255/14 وينظر عمايرة، حنان: معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية،غزة، مجلد 20، 2012: 301.
43. السيوطي: المزهر في اللغة، 2 : 233 وينظر الخوام، رياض: المساعد على المهارات اللغوية: 40.
44. الملخ، حسن: تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015: 163
45. نفسه: 163
46. ينظر قطيشات، وفاء وآخرون: اللغة العربية الاستدراكية، الجامعة الأردنية، ط1، 2012: 18
47. ينظر القضاة، محمد وآخرون: مهارات الاتصال باللغة العربية، الجامعة الأردنية، عمّان، 2015: 43
48. عبود، بيتر: العربية المعاصرة: المرحلة المتوسطة، قسم 3، مركز دراسات الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، ميتشغان، 1971: 20: 151
49. نفسه: 6: 28

المراجع

1. إدريس، محمد أحمد: العمدة والفضلة بين التنظير والنحوي وواقع اللغة، مؤتمر نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015.
2. إلياس، منى وآخرون: النحو ومسائلة، جامعة دمشق، 2004.
3. الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودت مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002.
4. بوفاتح، عبد العليم وحسين كتانة: المكونات اللسانية للمستوى النحوي في الدرس اللغوي العربي، من كتاب نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015.
5. حسان، تمام: الأصول دراسة إبسمو لوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة.
6. الخوام، رياض: المساعد على المهارات اللغوية، مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، 2014.
7. الخوام، رياض: نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. الزبيدي، سعيد: في النحو واللغة والنقد، دار أسامة للنشر، عمّان، الأردن، ط1، 1998.
9. الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986.
10. سيبوية، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب.
11. ابن سيدة، علي بن إسماعيل: المخصص، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، دون ت.
12. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، تحقيق مجموعة من الباحثين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
13. السيوطي، جلال الدين: المزهر في اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، القاهرة، دار الفكر.
14. ضيف، شوقي: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1986.
15. عبود، بيتر: العربية المعاصرة المرحلة المتوسطة، قسم 3، مركز دراسات الشرق الأردني وشمال إفريقيا، ميتشغان، 1971.
16. عمايرة، إسماعيل: بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل، عمان، ط2، 2003.
17. عمايرة، إسماعيل: مناهج التأصيل في التراث اللغوي مثل من كتاب المنصف شرح التصريف لابن جني من كتاب تطبيقات في المناهج اللغوية، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2000.
18. عمايرة، حنان: معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، مجلد (20)، عدد (2).
19. القضاة، محمد وآخرون: مهارات الاتصال باللغة العربية، الجامعة الأردنية، 2015.
20. مصاروة، جزاء: أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد (2) عدد (2)، نيسان، 2006.
21. مغالسة، محمود: النحو الشافي، دار المسيرة، ط1، 2007.
22. الملخ، حسن: تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015.
23.
24. الملخ، حسن: العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب، إربد، 2018.
25. الملخ، حسن: موقع المجاز في نظرية النحو العربي، من كتاب نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث.
26. النوري، عبد الحميد: مقولة الأصل والفرع في النحو العربي ومدى ملاءمتها، لنظرية النموذج الأصل، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، عدد 6، ديسمبر، 2014.
27. ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com